مخطط هيكلي لمدينة الزيتونة الجديدة يثير جدلا واسعا بين السكان والمهندسين

مهندسون يطالبون بإعادة النظر في توزيع المناطق الصناعية والسكنية وسط مخاوف من تلوث الهواء والمياه

مخطط هيكلي لمدينة الزيتونة الجديدة يثير جدلا واسعا بين السكان والمهندسين

□ حفظ للوقت لاحقا ◁ مشاركة عبر البريد

تقرير: سلمى الخطيب

نشر في ٣ آذار ٢٠٢٤ | ٧ دقائق قراءة

أثار المخطط الهيكلي لمدينة الزيتونة الجديدة، الذي كشفت عنه الهيئة الإقليمية للتخطيط العمراني في مؤتمر صحفي عقد في ١٤ شباط الماضي، موجة واسعة من الانتقادات بين السكان والمهندسين على حد سواء. ويتوقع أن تستوعب المدينة، عند اكتمالها، نحو 180 ألف نسمة على مساحة تبلغ 42 كيلومترا مربعا، وهي تقع على بعد 35 كيلومترا شرق مدينة الزيتونة القديمة. وقد أطلق عدد من المهندسين المعماريين وسوم «مخطط بلا هواء» على مواقع التواصل الاجتماعي، في إشارة إلى ما يرونه إهمالا لعنصر التهوية الطبيعية في تصميم المدينة.

وبحسب الوثائق المعروضة، فقد خصصت المنطقة الصناعية الشمالية لاستيعاب 65 مصنعا، بينها مصانع للأسمنت والكيماويات، على بعد أقل من ثلاثة كيلومترات من أقرب تجمع سكني. وقال المهندس البيئي رامي عبد الكريم الفاسي، وهو أحد أعضاء لجنة الاعتراض التي شكلها السكان، إن «الرياح السائدة في المنطقة تتجه من الشرق إلى الغرب، أي أن الملوثات ستحمل مباشرة إلى أحياء المدينة». وأضاف أن اللجنة جمعت أكثر من 4200 توقيع على عريضة تطالب بنقل المنطقة الصناعية إلى موقع بديل.

من جهتها، أكدت رئيسة الهيئة الإقليمية للتخطيط العمراني، السيدة هالة منصور الدباغ، أن الدراسات البيئية الأولية «لا تشير إلى مخاطر تتجاوز الحدود المسموح بها»، مشيرة إلى أن المخطط يتضمن حزاما أخضر بعرض 500 متر يفصل المناطق الصناعية عن الأحياء السكنية. وأوضحت أن الهيئة ستعقد جلسة استماع علنية في ٢٢ آذار الجاري، وأن «جميع الملاحظات المقدمة خطيا ستدرس قبل المصادقة النهائية على المخطط».

في المقابل، يرى مؤيدو المشروع أن المدينة ستخفف الضغط السكاني عن مركز الزيتونة القديمة، الذي تجاوزت كثافته السكانية 9 آلاف نسمة في الكيلومتر المربع، وأن شبكة الطرق الجديدة ستربط المدينة بالطريق الدائري الشرقي خلال 12 دقيقة فقط. غير أن هؤلاء يشددون على ضرورة تأمين وسائل نقل عام كافية، محذرين من أن الاعتماد على السيارات الخاصة سيؤدي إلى اختناقات مرورية خانقة على الطريق الوحيد الرابط بين المدينة القديمة والجديدة.

ومن المقرر أن تعرض نتائج الدراسة البيئية التفصيلية أمام مجلس الإقليم في جلسة علنية يوم ٩ نيسان المقبل، على أن يصوت المجلس على المخطط في ٣٠ من الشهر نفسه. ويأمل السكان أن تؤخذ مطالبهم بجدية، وإلا فإن الاحتجاجات مرشحة للتصاعد، خصوصا مع اقتراب موعد التصويت النهائي.

وفي سياق متصل، أعلنت الهيئة عن تخصيص 65 هكتارا من أراضي المدينة للمناطق الخضراء والحدائق العامة، بما في ذلك حديقة مركزية مساحتها 120 دونما على ضفاف نهر الزيتونة. وقال المهندس المشرف على المشروع، السيد فادي نعمان الحلبي، إن «الحديقة ستكون رئة المدينة الحقيقية، وقد صممت بحيث تستوعب مهرجانات الربيع والفعاليات الثقافية». غير أن هذه الوعود لم تهدئ مخاوف السكان، الذين يرون أن المساحات الخضراء وحدها لا تكفي لتعويض التلوث المحتمل.

وأشار عضو اللجنة الاعتراضية، الدكتور سامر يوسف البيطار، إلى أن «الخرائط المعروضة لا تظهر أي دراسة لحركة الرياح في فصل الشتاء، حين تكون الظروف الجوية أكثر خطورة». وطالب بإجراء دراسة مستقلة تشمل قياسات ميدانية على مدى سنة كاملة، قبل أن يتم أي تصويت. وأكد أن اللجنة مستعدة للطعن في القرار أمام المحكمة الإدارية إذا لزم الأمر.

وتأتي هذه التطورات في وقت تشهد فيه المنطقة نموا سكانيا متسارعا، حيث ارتفع عدد سكان الزيتونة بنحو 23 ألف نسمة خلال العقد الماضي، وفق أرقام المكتب الإحصائي الإقليمي. ويرى مراقبون أن المخطط الهيكلي الجديد يمثل فرصة لإعادة رسم ملامح المدينة لعقود مقبلة، لكنه قد يتحول إلى عبء ثقيل إذا لم تعالج مخاوف السكان بشفافية وجدية. ويبقى السؤال المطروح: هل تستمع الهيئة إلى أصوات المعترضين، أم تمضي في خطتها كما هي؟